مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
ISSN 3005-3900 الصفحات (448 -464) المجلد الحادي عشر – العدد الأول – 2026

European colonialism and its impact on political stability in Africa

Ibrahem Ahmed Omran*
Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya
Ibrahemomran@bwu.edu.ly

الاستعمار الأوروبي
وأثره على الاستقرار السياسي في أفريقيا

د. إبراهيم أحمد عمران*
قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد ، بني وليد ، ليبيا

Received: 22-12-2025	Accepted: 29-01-2026	Published: 09-02-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص :
تعتبر القارة الأفريقية من أهم قارات العالم القديم والغنية بالموارد الطبيعية، وساهمت بقدر كبير في التطور والتقدم التي شهدته أوروبا، وكذلك خلقت سوقا خارجيا لأوروبا لتصريف منتجاتها، ولهذا السبب أصبحت القارة الأفريقية محط أنظار الدول الكبرى في أوروبا.
وانطلاقا مما سبق تحركت أوروبا في اتجاه القارة الأفريقية عبر سياسة الاستكشافات الاستعمارية؛ لتحقيق أهدافها والوصول إلى المناطق الغنية بالموارد الطبيعية وإلى موقعها الاستراتيجي، ولتحقيق ذلك أتبعت أوروبا سياسة خارجية استعمارية هدفها السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الخام التي تحتاجها.
حيث تمكنت أوروبا من السيطرة على القارة الافريقية وعلى مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية فيها، تحت مسميات متعددة وطرق وسياسات مختلفة، وبفعل هذه السياسة انهارت الحكومات الافريقية أمام التغول الاستعماري الذي أصاب كاهل القارة الأفريقية نتيجة للنهب والسلب الذي طال كل شيء في القارة، وأصبحت السياسات في الدول الافريقية تدار من قبل الدول الأوروبية بشكل مباشر، وعلى الرغم من استقلال دول القارة بعد ذلك، إلا أن الارث الاستعماري القديم الذي تشكلت على أساسه دول الأفريقية إبان الاحتلال الأوروبي للقارة، وأصبح المحرك الأساسي والمسيطر على النظام السياسي في الحكومات الأفريقية وعلى سياساتها المختلفة، والذي انعكس بشكل وأضح على الاستقرار السياسي في افريقيا والتي لازالت أثاره إلى يومنا هذا.

الكلمات الدالة: القارة الأفريقية ، الاستعمار ، أوروبا، الموقع الاستراتيجي، الاستقرار السياسي.

Abstract:
The African continent is one of the most important continents of the Old World, rich in natural resources. It contributed significantly to the development and progress witnessed in Europe, and also created an external market for European products. For this reason, the African continent became a focus of attention for the major European powers.

Based on the above, Europe moved towards the African continent through a policy of colonial exploration to achieve its goals and gain access to areas rich in natural resources and their strategic location. To achieve this, Europe pursued a colonial foreign policy aimed at controlling regions rich in the raw materials it needed. Europe managed to control the African continent and various aspects of its political, economic, and cultural life, under multiple names, methods, and policies. As a result of this policy, African governments collapsed in the face of the colonial encroachment that afflicted the African continent as a result of the plunder and pillage that affected everything on the continent. Policies in African countries became managed directly by European countries. Despite the independence of the countries of the continent after that, the old colonial legacy on which African countries were formed during the European occupation of the continent became the main driver and controller of the political system in African governments and their various policies, which was clearly reflected on political stability in Africa, the effects of which are still present to this day.

Keywords: The African continent, colonialism, Europe, strategic location, political stability.

المقدمة

تعرضت القارة الأفريقية لظاهرة الاستعمار الأوروبي أواخر القرن التاسع عشر قادتها الدول الأوروبية على أثر التغيرات التي شهدتها أوروبا حينها تمثلت في قيام الثورة الصناعية وما رافقها من نمو اقتصادي هائل وتطور في مختلف الميادين، تشكل على أثرها أطماع استعمارية كان الهدف منها السيطرة على المناطق الغنية بالموارد الطبيعية في افريقيا؛ لتمويل مصانعها وتحريك عجلة تقدمها، إذ كان لزاما عليها البحث عن مناطق نفوذ، للحصول على حاجتها المتزايدة من المواد الخام، وإيجاد اسواق لتصريف منتجاتها.

حيث أخذت القارة الأفريقية بعدا استراتيجيا متناميا على المستوى الدولي والأوروبي على وجه الخصوص، ويرجع هذا الاهتمام لما تحتويه القارة من مخزون استراتيجي ضخم من الموارد الطبيعية والمواد الأولية مما جعلها تدخل في إطار تنافس الدول الكبرى.

ومند ذلك التاريخ والقارة الأفريقية هدفا استراتيجي تتسابق إليه القوى العظمى في أوروبا لتعزيز تواجدها وتنفيذ مخططاتها الرامية للسيطرة على القارة الأفريقية وما تحتويه من مصادر متنوعة من الطاقة ، بعد أن كانت القارة الأفريقية تعيش حالة من الاستقرار السياسي وفي أجواء يغلب عليها الحضارة الأفريقية فقد تسارعت الدول الأوروبية استباحة اراضي الدول الافريقية مستخدمة العديد من الذرائع لنهب ثروات القارة وقهر شعوبها دون أن يكون للقارة الأفريقية نصيب من التطور والتقدم بل كان نصيبها الأكبر من الجهل والتخلف الذي أدى الى حالة من عدم الاستقرار في كافة مجالات الحياة وخاصة السياسية نتيجة للسياسات التي تمارسها الدول الأوروبية تجاه دول القارة، مما انعكس سلبا على الواقع الأفريقي واصبح الارث الذي خلفه الاستعماري الأوروبي حجر عثرة أمام التطور والتنمية في أفريقيا والتي اصابتها حالة من الفوضى والتفكك الذي قاد الى حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني والاجتماعي مما شكل منعطفا خطيرا على حياة المواطن الأفريقي.

ومند ذلك التاريخ والقارة الأفريقية محط أنظار الدول الكبرى وهدفاً من اهدافها، ومصدر من مصادر الطاقة والمواد الخام التي تغطي احتياجاتها، دون ان يكون للقارة الافريقية نصيب من التطور والتقدم، بل كانت الصراعات والحروب الأهلية نصيبها الأكبر؛ بسبب سياسة فرق تسد التي كانت تمارسها الدول الأوروبية تجاه دول القارة طيلة تواجدها بالمنطقة، تشكل على أثرها حدود وهمية اشعلت الفتن والنزاعات بين الدول الأفريقية، وأصبحت القارة تعاني حالة من الركود السياسي والاقتصادي والأمني والذي تشكل على أثره حالة من عدم الاستقرار السياسي داخل القارة الافريقية، إن اثار تلك الحقبة الاستعمارية ما زالت قائمة الى يومنا هذا وكل المحاولات داخل القارة غير ذات جدوى ما لم تنته آثار هذه الحقبة التاريخية، بل أصبحت القارة تعيش حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والذي كان له الأثر الواضح في معظم جوانب الحياة في القارة الافريقية.

وبفعل سياسة السلب والنهب والتهميش التي تمارسها أوروبا اتجاه دول القارة، والتي كانت على رأس اولويات أهدافها، أصبحت القارة الأفريقية مصدر إنعاش وتطور لصناعات أوروبا ومكان دائم لتصريف منتجاتها، أمام فشل واضح في تحقيق حالة من الاستقرار السياسي والذي شكل عقبة حقيقية أمام معظم الدول الافريقية.

مشكلة الدراسة:

ويمكن أن نحدد مشكلة الدراسة في السؤال الاتي:

- هل السياسة التي أتبعتها الدول الاوروبية تجاه القارة الافريقية إبان المرحلة الاستعمارية كانت ومازالت سبباً حقيقيا في انعدام الاستقرار السياسي في القارة الافريقية؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها:

أن الاستعمار الاوروبي للقارة الأفريقية أواخر القرن التاسع عشر وما رافقه من تداعيات على كافة المستويات أدى الى حالة من عدم الاستقرار السياسي.

أهمية الدراسة:

يمكن إيجاز أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- تبرز الدراسة الكثير من الصعوبات والعقبات التي تشهدها القارة الافريقية نتيجة للإرث الاستعماري وخاصة فما يتعلق بعدم الاستقرار السياسي.
- الدراسة تعرضت لموضوع في غاية الأهمية كونه ذا صلة بمستقبل دول القارة، كما أن هذه الدراسة تمتلك أهمية خاصة مستمدة من أهمية القارة في الاستراتيجية الأوروبية وما تمتلكه من إمكانيات في حالة الاعتماد على الذات والتخلص من الإرث الاستعماري.
- اهتمام الباحث بدراسة هذا الموضوع لإلقاء الضوء على التحديات المختلفة التي تواجه دول القارة، والتي كانت سببا في عدم الاستقرار السياسي.
- تهتم الدراسة بمحاولة الإسهام في تقديم المعرفة العلمية حول أسباب عدم الاستقرار السياسي.
- إثراء المكتبات العربية والإفريقية بهذا النوع من الدراسات للاستفادة منها نظرياً وعملياً.

أهداف الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على مفهوم عدم الاستقرار السياسي وأهم مؤشراته.
- الكشف عن دوافع واهداف الاستعمار الاوروبي للقارة الافريقية.
- إبراز التحديات المختلفة التي تواجه دول القارة وعلى رأسها عدم الاستقرار السياسي.

منهج الدراسة:

حاول الباحث أن يوظف المناهج والأساليب العلمية المتعارف عليها المستخدمة في البحث العلمي وهي:

المنهج الوصفي التحليلي: لدراسة المشكلة من مختلف جوانبها وأبعادها، كما استعان الباحث بالمدخل السياسي والاقتصادي للكشف عن الجوانب السياسية والاقتصادية المتعلقة بموضوع الدراسة.

محتويات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة على النحو الاتي:

أولاً: مقدمة: تتضمن فكرة عامة عن الدراسة بالإضافة لعرض المشكلة وأسباب اختيارها والمنهج المتبع لدراستها وأهدافها.

ثانياً: ثلاث مباحث رئيسية هما:

المبحث الاول: مفهوم عدم الاستقرار السياسي ومؤشراته.

المبحث الثاني: السياسة الأوروبية تجاه القارة الافريقية.

المبحث الثالث: السياسة الاوروبية وأثرها على الاستقرار السياسي.

المبحث الأول: مفهوم عدم الاستقرار السياسي ومؤشراته:

أولاً: مفهوم عدم الاستقرار السياسي:

يعتبر مفهوم عدم الاستقرار السياسي مفهوماً حركياً تتجاذبه الكثير من الآراء والنظريات، كما أنه مفهوم يتصف بالمرونة والنسبية تم تناوله عبر مداخل واتجاهات مختلفة ،حيث تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من الظواهر الحديثة في دراسة العلوم السياسية على اعتبارها لم تأخذ حيزها من الاهتمام بشكل أكاديمي إلا بعد النصف الثاني من القرن العشرين، حيث ظهرت الدول حديثة الاستقلال في العالم النامي، وظهرت معها في الوقت نفسه إشكاليات وأزمات عدم الاستقرار السياسي بسبب جملة من العوامل التي تعود الى طبيعة التكوين الثقافي والاجتماعي لهذه الدول، أضف الى ذلك الى أن بعض الدول التي تتميز بدرجة أقل من التنوع في الثقافة السياسية، أخذت تعاني أيضا من ظاهرة عدم الاستقرار وهي في طور الانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث.(السرحان، 2003، ص 18 https://www.google./com/search?q)

ومما لا شك فيه أن عدم الاستقرار في الظواهر الاجتماعية بشكل عام ومجرد يعبر عن غياب الثبات في خصائص وصفات هذه الظاهرة، بحيث إن الظاهرة تكتسب صفات جديدة وتفقد بعضها، وهو ما يعطي الانطباع باستمرارية التحول والتغيير من حالة الى أخرى خلال فترة زمنية قد تطول أو تقصر تبعا للعوامل المسببة لظاهرة عدم الاستقرار.

فظاهرة عدم الاستقرار ظاهرة مجتمعية يمكن أن تنقسم الى عدة أنواع: مثل عدم الاستقرار السياسي، عدم الاستقرار الاقتصادي ...الخ، وعلى الرغم من أنه لكل حالة مسبباتها وعواملها الفاعلة إلا أن أكثر من عامل يمكن ان يوجد في أكثر من نوع، كذلك من النادر في بعض الاحيان أن يوجد نوع واحد من عدم الاستقرار لأنه غالبا ما يؤدي وجود أحدهما الى التأثير في الآخر، فعدم الاستقرار الاقتصادي يولد عدم استقرار اجتماعي ومن تم إلى عدم الاستقرار السياسي. (السرحان، 2003، ص19)

إذا كان مفهوم الاستقرار السياسي يشير الى قدرة النظام السياسي القيام بوظائفه والاستجابة لمطالب الجماهير والتكيف مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة به على نحو يكسبه الشرعية اللازمة لاستمراره وتحول دون تعرضه لأية أعمال عنف أو صراعات يصعب السيطرة عليها بالطرق السليمة وفي إطار الالتزام بالقواعد الدستورية. (بن سعيد، 2012، ص 138).

فإن عدم الاستقرار السياسي يشير على خلاف ذلك، إذ نعرف عدم الاستقرار السياسي على أنه، اخفاق النظام السياسي في التعامل الناجح مع الأزمات التي يواجهها، أو إخفاق في إدارة الصراعات المجتمعية والاستجابة للحد الأدنى من التوقعات المجتمعية، مما يؤدي الى تآكل شرعية نظام الحكم وتفجر العنف السياسي، وفقدان مؤسسات الدولة القادرة على فرض القانون أو ردع منتهكي النظام العام.

ويتبين من خلال هذا المفهوم أن الاستقرار السياسي ليس وليد القوة الأمنية كما يعتقد البعض وإنما هو وليد تدابير مختلفة، سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تقوم على الاستجابة للمطالب الشعبية بتوفير العدالة والحريات المختلفة وليس بالاعتماد على القمع والقهر ومواجهة هذه المطالب بسياسات التنكر والعسف والزجر وما الى ذلك من السياسات والاساليب التي تنتهجها النظم التسلطية.

مما لاشك فيه أن مفهوم عدم الاستقرار السياسي يختلف باختلاف الدول ودرجة تقدمها فيختلف مفهومه في الدولة المتقدمة عنه في الدول النامية فنجد مثلا أن البعض يعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه توفر الفرصة المناسبة لانهيار الحكومة ويعرفه البعض بأنه حالة من الاضطراب تمر بها الدولة بينما يقول اخر وبمنظور اوسع بأنه احتمال وجود أعمال عنف مختلفة أو مدى قدرة الحكومة على الاستمرار وتوفير أهم المقومات الازمة لبقاء الدولة، فوفقا لبعض النظريات يرتبط الاستقرار السياسي من عدمه بقدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية، وأن غياب هذه المقومات يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.(الحنفي، 2023، ص12)

ثالثاً: أسباب عدم الاستقرار السياسي:

اضحى عدم الاستقرار السياسي سمة ملازمة لكثير من الدول على اختلاف انظمتها منذ القدم مروراً بالفترة الاستعمارية الى يومنا هذا.

ويمكن أن نوضح أسباب عدم الاستقرار السياسي من خلال الاتية.

أ. **تفاقم الصراعات الداخلية:** والتي أدت الى نشوب الصراعات على السلطة من القوى الداخلية المتمثلة في الإثينات الدينية التي تسعى بكل الوسائل لأثبات الذات والوجود، فتصطدم بواقع المنافسة حينا ومحاولات الاقصاء حينا آخر، وهذا كفيل بأن يؤدي بها الى الدخول في صراعات مع مناوئيها وخصومها.

ب. **ازمة الهوية:** من الأزمات الخطيرة التي لها الأثر الكبير على استقرار الدولة، وهي أزمة الهوية التي تشكل منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية والتي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بالانتماء.

ج. **ضعف مصادر الشرعية:** لعل من الأسباب الأساسية والمباشرة لعدم الاستقرار على المستوى الداخلي هو افتقاد شرعية السلطة السياسية القائمة وعدم رضى مواطنيها واقتناعهم بعدم جدواها بسبب انصراف هذه السلطات لتعزيز تواجدها نحو الاعتماد على وسائل القهر وفرض الأمر الواقع على شعوبهم.

د. **الأزمة الثقافية :** اذا كان المقصود بالثقافة بصفة عامة هو مجموعة العقائد والقيم والقواعد التي يرتضيها أفراد المجتمع، والتي تمثل ركيزة أساسية ودعامة صلبة لا غنى عنها لبناء كل المشاريع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي من الآثار الخطيرة على استقرار النظام وانتظام مسيرته نحو بلوغ غايات النماء والتقدم والتحديث، وحيث ما يميز الكثير من الدول بالانغلاق والتقهقر والتقليدية والتخلف أساسها، أن مسالك الفكر فيها هو نقيض الحداثة والتطور يحول دون قدرة الإنسان على التجديد والتفاعل، حيث إن الثقافة في الغالبية العظمى من دول العالم الثالث لا تشكل عاملا مساعداً أو محفزاً على تقبل المستجدات، بل بالعكس تؤدي إلى تكريس وإعادة انتاج ظواهر التسلط والاستبداد، في ظل مجتمعات تنتشر فيها السلبية والعزوف عن المشاركة السياسية .

ه. **الازمة الاقتصادية:** بالرغم مما يشهد موضوع العلاقة بين العامل الاقتصادي والاستقرار السياسي ومدى الأثر المتبادل بينها إلا أنه لا يمكن إنكار ما للعامل الاقتصادي من أثر مباشر على الاستقرار السياسي سلباً أو إيجاباً.

وعموما فإن العامل الاقتصادي كمؤشر للاستقرار السياسي يتضح دوره من خلال ما نراه ماثلا أمامنا في حالة الدول الغربية التي تنعم بالاستقرار السياسي حيث نجد شعوبها تنعم بالرفاهية بينما دول العالم الثالث التي هي عرضة من حين الى آخر لعدم الاستقرار نجدها ترزح تحت نير الفقر وتترنح تحت سياط الحكام والحكم المطلق والتسلط، ان العافية الاقتصادية تعزز استقرار الدولة سياسيا وأن الفقر مجلبة لمستويات عالية من عدم الاستقرار السياسي.

و. **الازمة الاجتماعية:** أما على المستوى الاجتماعي فتتجلى مؤشرات عدم الاستقرار في ارتفاع نسبة البطالة وتفاقم الأمية وسوء التغذية وانخفاض مستوى الصحة وارتفاع نسبة الوفيات هذا يخلق حال من العنف والإحباط والتعصب انتهاء بالهجرة كتعبير عن حالة التمرد على الواقع السياسي والاقتصادي.

ز. **الفساد السياسي والاداري:** هو التعبير عن تلك التصرفات السلبية التي ينتج عنها إلحاق الضرر بالجهة أو الحالة التي يمارس فيها، فقد يكون فساداً سياسيا وإدارياً واقتصادياً وماليا واجتماعيا وبيئياً وأخلاقياً وغيره، أي أنه المؤشر المباشر فيما يصيب الدولة من خلل في اقتصادها وعموم مؤسساتها، وبذلك يباعد الهوة فيما بين القمة والقاعدة أو ما بين الحاكم والمحكوم ويزيد من غياب الثقة المتبادلة بينهما وهذا كفيل بأن يكون هذا الوضع سببا مباشراً في عدم الاستقرار السياسي. (بن نايل الهادي، 2021، ص)

إن ظاهرة الفساد الإداري شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى لا تحدث نتيجة عامل واحد وإنما نتيجة مجموعة من الظروف والعوامل على رأسها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ح. **ضعف البناء المؤسسي للدولة :** حيث إن ظروف نشأة المؤسسات في دول عالم الجنوب عموما، والتي هي مرتبطة أساسا بالفترة الاستعمارية مما جعلها لم تنشأ نشأة طبيعية وأصلية محلية، وإنما هي مرتبطة بالفلسفة والفكر الغربي لذلك قام حكام الدول بالسيطرة على جميع هذه المؤسسات كما هي، سواء السيادية أو الانتاجية والخدمية، من هنا صار الخلل في بنية الدولة منذ نشأة هذه المؤسسات، خلا مزدوجا داخليا

وخارجيا، هو إرضاء السلطة الحاكمة بعيداً عن أماني وآمال الشعوب؛ لتنفيذ سياسات ومصالح الفئة الحاكمة ووسيلة مسخرة لتنفيذ أهداف نظام الحكم القائم.

ط. أزمة التوزيع غير العادلة للثروة: من الأسباب الأساسية لعدم الاستقرار السياسي هو وجود ظاهرة التوزيع غير العادل للثروة الوطنية داخل الوطن الواحد.

إن عدم العدالة في توزيع الثروة قد يؤدي إلى عدم مقدرة من وقع عليهم الظلم على إشباع حاجاتهم أو تحقيق رغباتهم على نحو يساعد على إصابتهم بالإحباط وعدم الشعور بالمواطنة وهذه الحالة تشعرهم بالاستياء والغضب الجماعي قد تصل إلى مناهضة الحكم والثورة ضده. (وهان، 2003، ص65)

ي. التحديات الامنية: من أهم ما تواجهه الحكومات من أسباب عدم الاستقرار السياسي هو تلك التحديات الأمنية التي تتعلق بظاهرتي الإرهاب والهجرة غير شرعية، كما ترتبط أزمات الإرهاب والهجرة غي شرعية بتحديات أخرى جانبية من أهمها، تهريب السلع وتجارة السلاح والاتجار في المخدرات وغيرها، وتلك هي العوامل الحتمية المؤدية إلى الفاقة والفقر والتي تؤثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي.

ثانياً: مؤشرات عدم الاستقرار السياسي:

إن دراسة مؤشرات عدم الاستقرار السياسي هي كغيرها من الدراسات الاجتماعية والإنسانية ذات صعوبة كبيرة في تحديد مقياس موحد وجامع، إلا أن معظم الدراسات تكاد تجمع على أن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي تتمثل في وجود صراع سياسي على السلطة بين طرفي العملية السياسية وأخرى معارضة، حيث تسعى الأولى للبقاء والمحافظة على وجودها بينما تسعى الثانية لإزالة السلطة والإحلال محلها، هذا يعني ان مؤشرات عدم الاستقرار السياسي هو وجود صراع بين السلطة والمعارضة، يستخدم من خلاله العنف بشقيه الرسمي والشعبي، (صالح، 2019، ص 14.) ويمكن حصر ذلك في النقاط التالية: (الدراع، ص 110)

أ. وجود نزاعات انفصالية وصراعات عرقية وإثنية مع غياب رؤية استراتيجية واضحة للتعامل مع التنوع العرقي والطائفي.

ب. ضعف النظام السياسي وعدم قدرته على حماية المجتمع من الأخطار الخارجية المحتملة.

ج. عدم قيام شرعية للنظام السياسي وعدم رضا المحكومين به.

د. تفشي ظاهرة العنف السياسي في المجتمع وسيادة الاضطرابات وغياب للغة الحوار داخل المجتمع بين السلطة الحاكمة والشعب.

ه. عدم استقرار الحكومة بمعنى التغيير السريع للحكومة والسلطة التنفيذية القائمة.

و. عدم الاستقرار البرلماني بمعنى حل البرلمان قبل انتهاء مدته الانتخابية.

ز. عدم إتاحة الفرصة لكافة أفراد الشعب للمشاركة السياسية أو تحديدها بشروط معينة.

ح. فشل السياسات الاقتصادية المنتجة بمعنى عجز النظام السياسي وعدم فاعليته وكفاءاته في الاستجابة لمتطلبات البيئة الداخلية والخارجية.

ط. كثرة تدفق الهجرة وخاصة من ذوي الكفاءات العالية للبحث عن متطلبات العيش الكريم بالخارج بعيدا عن الصراعات المختلفة.

ي. عدم إتاحة الفرصة للكفاءات العلمية للمشاركة في التنمية والتطور من خلال العدالة المجتمعية والمساواة في الحقوق والواجبات.

المبحث الثاني: السياسة الاوروبية تجاه القارة الافريقية:

شهدت القارة الأفريقية مع إشراقة العصور الحديثة موجة من الصراع الاستعماري الأوروبي، حيث أصبحت القارة الأفريقية مند ذلك التاريخ مسرحاً للتنافس الدولي؛ لما لهذه القارة من مخزون هائل من الموارد الطبيعية والبشرية التي تحتاجها أوروبا حين ذاك وما زالت كذلك، والتي لعبت دوراً أساسيا ومحوريا في النهضة الأوروبية.

وعلى ضوء السياسة الاستعمارية التي انتهجتها الدول الاوروبية تجاه أفريقيا، تشكلت أهداف مبتغاها ضمان حصولها على المواد الخام اللازمة للثورة الصناعية وتقسيم القارة بما يتناسب ومصالحها، وكانت نتيجة ذلك المحصلة النهائية لمؤتمر برلين عام 1885، فقد نتج عن هذا المؤتمر تقطيع أوصال الشعوب الأفريقية

وتحويلها إلى دويلات صغيرة مفتتة بعد أن كانت موحدة وتنعم بما حباها الله من خيرات، حيث رسمت حدودها وفقا لمصالح الدول الاستعمارية، هذا الحادثة تمت في الحقبة الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر، إلا أن نتائجها السياسية على القارة ما زالت جلية لا يمكن إنكارها، كما ان التدخل الأوروبي في شؤون القارة، شكل هاجسا لم يتوقف حتى بعد استقلال دول القارة والذي طال كل شيء فيها، حيث أصبحت سياسة التهميش والمغالبة وعدم الاستقرار السياسي سمة من سمات السياسة الاستعمارية تجاه دول القارة الى يومنا هذا. (محمود، 2006، ص124)

لقد كان مؤتمر برلين تتويجا لجهود ومحاولات القوى الأوروبية لتنظيم عملية التكالب والسيطرة على القارة الأفريقية، ويعتبر هذا خاتمة المطاف وثمرة من ثمار الدبلوماسية الأوروبية للسيطرة على القارة بأكملها، وأن الآثار السياسية التي جاء بها هذا المؤتمر، انعكست سلباً على القارة الأفريقية حتى بعد استقلالها، وستظل مشكلات الحدود بين الدول الأفريقية بشكلها الراهن وهي من أهم نتائج مؤتمر برلين ومن أبرز المشكلات التي تواجه القارة الأفريقية في تاريخها المعاصر والتي كانت سببا رئيسياً في عدم الاستقرار السياسي في القارة.

ومنذ ذلك التاريخ والدول الأوروبية تمارس مختلف أنواع الاستغلال والنهب الممنهج الذي خلق نوعاً من عدم الاستقرار السياسي وكذلك تردي الأوضاع السياسية في دول القارة، وعدم سيطرة حكامها على مجريات الأحداث فيها، كما أن التكالب الأوروبي على القارة، شكل نقطة تحول فاصلة في تاريخ إفريقيا والعالم، فقد حرصت الدول الاستعمارية على الاحتفاظ بروابطها التقليدية مع مستعمراتها القديمة عبر سلسلة من الاجراءات والتدابير وكانت سياسة رسم الحدود بين الدول الافريقية في مقدمتها، والتي تثير دائما الكثير من النزاعات الحدودية، وأصبحت عائقاً حقيقيا امام تحقيق الاستقرار السياسي وعلاقات التعاون فيما بين الدول الافريقية وهي نقطة خلاف ما زالت مستمرة ما لم يعاد النظر في هذه الإشكالية. (الصاوي، 1992، ص163)

رغم رحيل الاستعمار الغربي بردائه العسكري وما حققته الدول الأفريقية شبه استقلال، فإن فترة ما بعد الاستقلال شهدت ترديا واضحا وصل إلى حد الانهيار، وبقيت مخلفات تلك الحقبة التاريخية قائمة في مختلف مجالات الحياة في أفريقيا، وكان من غير السهل التخلص منها وإزالتها في ظل الوهن والتشتت والفقر والتخلف الذي أصاب القارة الأفريقية من جراء ذلك، وهي نقطة خلاف حقيقية رسمها الاستعمار الاوروبي بشكل متعمد ومخطط له في القارة. (حسن، ص131)

حيث انطلقت الدول الأوروبية باتجاه القارة منذ البداية تحت ذريعة ما يسمى البعثات التبشيرية والمساعدات الإنسانية والشركات التجارية، ولكن في الحقيقة ما هي إلا نوايا استعمارية للسيطرة على القارة وما تحتويه من مواد خام وموارد طبيعية وبشرية لسد احتياجاتها وإيجاد اسواق لتصريف منتجاتها، وقد اتضح ذلك جليا فما بعد من خلال اتباعها جملة من السياسات الاستعمارية والتي كانت سبباً رئيسيا في انتشار الفوضى وعدم الاستقرار السياسي في القارة الأفريقية أهمها: (مصيلحي، 1976، ص7)

1. رسمت الحدود حسب الأماكن التي يستقر فيها المستعمرون بما يخدم مصالحها دون مراعاة خصوصيات الشعوب الأفريقية.
2. فرضت كل دولة استعمارية نظامها الذي يخدم مصالحها ووجودها الدائم في القارة.
3. ربطت مستعمراتها الإفريقية بمتطلبات أسواقها في أوروبا وكذلك ارتبطت المصانع الأوروبية بالمواد الخام في أفريقيا هذا جعل منها أكثر اصرارا في البقاء في أفريقيا.
4. استخراج الخامات اللازمة لمصانعها في أوروبا من افريقيا دون غيرها.
5. شكلت حكومات أفريقية بما يتناسب معها باسم الديمقراطية لارتباطها أكثر بدول القارة.

حيث أصبح الصراع فيما بينهم على أشده؛ لبسط نفود كل دولة على القارة لأسباب كان أهمها: (دوللو، 1999، ص 43)

1. التسابق في السيطرة على المواد الأولية في القارة الأفريقية لتمويل مصانعها في أوروبا كنتيجة لتزايد الطلب المرتبط بالتطور الصناعي.

2. البحث عن أسواق افريقية لتصريف الفائض من منتجاتها.
3. البحث عن مجال استثمار رؤوس الأموال نتيجة لتزايد عدد الرأسماليين في أوروبا.
4. إمكانية القيام بإنتاج بعض المحاصيل الزراعية في أفريقيا لتغطية احتياجات اوروبا منها.

لقد أصبحت القارة الأفريقية تعاني من التمزق والتجزئة بفعل الحدود المصطنعة، التي قسمت أبناء القبيلة الواحدة إلى أكثر من وحدة سياسية، وكانت هذه الحدود التي ساومت عليها الدول الأوروبية في القارة الافريقية أساس الحدود الحالية، وهي بلا شك حدود من صنع الاستعمار ولا تتفق مع واقع القارة وشعوبها، فأصبحت مشكلات الحدود من أعقد الأمور التي تواجه قادة دول القارة في مرحلة البناء والتعمير بعد الاستقلال، وكذلك ما نلاحظه عند تشكيل مؤسسات تكاملية في القارة الأفريقية. (إبراهيم، 1989، ص8)

ومند ذلك التاريخ والدول الغربية تتكالب على القارة الإفريقية وترفض مغادرتها؛ لحاجتها الضرورية لموارد القارة الطبيعية والبشرية، بل إن الصراع بين الدول الأوروبية على القارة وتحويلها إلى مناطق نفود كان له نتائج مدمرة وخاصة فما يتعلق بعدم الاستقرار السياسي.

بالإضافة لما سبق جاء الاستعمار الأوروبي إلى القارة الأفريقية بثوب "جديد" وهو أكثر خطورة على الإنسان الإفريقي، وهي محاولة خلق إنسان أفريقي جديد بالمواصفات الغربية لساناً وعقلاً ووجداناً يرتبط بالحضارة الأوروبية تعبيرا وفكرا وأسلوب حياة، حيث إن هذا الانسان الأفريقي الجديد ووفقا للمخطط الغربي، هو ضمان للوجود الأوروبي داخل القارة الأفريقية لعدة سنوات قادمة، كما عمل الاستعمار على تقوية روح التعصب القبلي وإضعاف الوعي الوطني لدى سلوك الانسان الافريقي، ومسخ شخصيته الأفريقية، وتكريس الانقسامات والخلافات بين أبناء القارة، تحت مسمى أفريقيا البيضاء وأفريقيا السمراء.(وناس، حسين، 2012 ، ص156)

وكان الغرض الرئيسي من هذه السياسة الاستعمارية هو تقسيم القارة الأفريقية إلى وحدات سياسية تابعة لها، بالإضافة لنهب خيراتها وقهر شعوبها دون أدنى اعتبار لمصالح أهل القارة الأصليين، من خلال رسم خريطة جديدة للقارة سياسية واقتصادية وقومية وعنصرية لأفريقيا، وكذلك نشر المسيحية والحضارة الأوروبية بقوة السلاح، ومسخ الثقافة الوطنية ومحاولة اضعاف الثقافة الإسلامية والحضارة الأفريقية. (وناس، حسين، 2012، ص159)

رغم المبررات التي جاء بها الأوروبيون أثناء غزوهم القارة إلا أن المؤرخ المشهور (والتر رودني) كشف عن زيف هذه الادعاءات ويرى أن الاستعمار الاوروبي هو السبب لما تعيشه القارة الأفريقية من تخلف وانحطاط يؤثر بلا شك على الاستقرار السياسي، ويشير أيضا الى أن الاستعمار الأوروبي لم يكن مجرد نظام للاستغلال فحسب، بل كان نظاما هدفه الرئيسي أن تكون أفريقيا جزءاً لا يتجزأ من أوروبا، وأن تطور أوروبا جزء من العملية نفسها التي أحدثت التخلف في افريقيا، وخلق العديد من الصراعات الداخلية في الكثير من أجزاء القارة، بالإضافة إلى تفشي الجهل والفقر والضعف السياسي. (محمود، 2006، ص 124)

على الرغم من استقلال معظم الدول الأفريقية في النصف الأخير من القرن العشرين، إلا أن سياسة التهميش والمغالبة ضد الدول الأفريقية من قبل تلك الدول الاستعمارية لا زالت مستمرة، يمكن إيضاحها في النقاط التالية التالي: (محمود، 2006، ص 127)

1. إفراغ الاستقلال الذي حصلت عليه الدول الأفريقية من محتواه عن طريق وجود اتفاقيات عسكرية واقتصادية دائمة تمثل أمراً واقعاً.
2. توفير الدعم والحماية لعدد من القيادات الحاكمة والموالية للغرب.
3. ترك الدول الأفريقية تواجه العديد من المشاكل وعلى رأسها مشكلات الحدود التي أثارت حالة من عدم الاستقرار السياسي.
4. الإطاحة بالنظم السياسية التي لا تتوافق مع سياساتها في أفريقيا وتمكين نظم سياسية موالية لها في السلطة.
5. تظاهر القوى الاستعمارية بالتحالف مع الحكومات الوطنية الموالية لرسم سياسة جديدة لإعادة نفودهم للقارة الأفريقية.

6. التهديد بوجود عدوان خارجي كوسيلة لإقناع السلطة الحاكمة في تلك الدول بأن السبيل الوحيد لحمايتها هو لاعتماد على القوى الاستعمارية.
7. الاعتماد على الإرث القديم من الثقافات التي زرعتها الدول الاستعمارية داخل القارة في ترويج الدعاية والأفكار المؤيدة لسياسات الاستعمار.
8. إغراق بعض الدول الأفريقية بالديون، وربط اقتصادها باقتصاد الدول الاستعمارية بطرق مختلفة.
9. اختراق المجتمعات الأفريقية بهدف تكريس علاقات التبعية للنموذج الرأسمالي من خلال إقامة علاقات مع القوى المحلية صاحبة النفود.

هكذا أصبحت القارة الإفريقية تعاني وطأة التدخل الأجنبي، وأصبح التنافس هو الحالة السائدة بين تلك الدول واستمرت الحملات الأوروبية على القارة وما سببته من مآسي وكوارث جعلت دول القارة رهينة المصالح الأوروبية؛ أدت إلى تمزيق المجتمع الأفريقي وإعادة بنائه بطريقة اصطناعية أربكت التطور الطبيعي والتلقائي للقارة، وفي الوقت نفسه عجزت الحكومات الافريقية عن تقديم أبسط ما يطمح إليه المواطن الافريقي من جراء التبعية السياسية الاستعمارية. (الكوت واخرون، 2005، ص15)

إن السياسة الاستعمارية الحديثة في أفريقيا أشد وطأة وأبعد أثرا، حيث ما تزال حركة الغزو السياسي الأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي على أشدها في هذه القارة، وبشكل خاص في توجيه الإنسان الافريقي إلى الخضوع إلى الاستعمار الأوروبي وتقبله والتعاطف معه. فالسياسة الاستعمارية التي أنتهجتها الدول الأوروبية في مختلف المناطق التي احتلتها في إفريقيا مند بدايتها على أساس تقوية نفود المدارس التبشيرية، التي رسم لها المستعمرون أهدافا محددة، فكانت هذه المدارس سببا أساسيا في التغلغل الأوروبي داخل القارة الأفريقية في بدايات القرن العشرين وفرضت هيمنة المستعمر السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك دينه وثقافته وتاريخه.

حيث أكدت رئيسة وزراء فرنسا في عهد حكومة فرنسوا متران (إيديث كريسون) خلال حوار مجتمعي أن بلدان الشمال عليها مسؤولية اقتصادية هائلة اتجاه مناطق الجنوب وخاصة أفريقيا، وحتى إن قمنا بالكثير في الماضي فان ذلك لم يكن على الدوام بالطريقة الأفضل. (كريسون، 2006، ص177)

وأشارت أيضاً إلى أن الاستعمار الغربي كان سبباً في إفقار القارة وتخلفها لأنه سرق ثروتها في الماضي ولايزال يحاول بكل السبل سرقتها في الوقت الحاضر، ويستولي وينهب بأسلوبه الرأسمالي الذي يحدد الأسعار لصالحه كالخامات والمواد الاولية التي تنتجها القارة ويباع لهم ببخس الأسعار بل يستولوا عليها من خلال إشاعة الحروب ودعم الصراعات بين مختلف القبائل والدول في القارة. (الجعراني، 2006، ص197)

لقد حقق الاستعمار الأوروبي نجاحا كبيراً من خلال إضعاف الحركة الثقافية الأفريقية وشهدت اغترابا ملحوظا لفترة طويلة من تاريخها فانعزلت عن حركة الفكر العالمي وفي الوقت نفسه انسلخت أو كادت تنسلخ عن واقعها الأفريقي وأصبح تعبيراً عن ثقافة المستعمرين الأوروبيين. (الجعراني، 2006، ص156)

كما أوضح الجنرال (ديغول) في إحدى مقابلاته وفي رد على خصومه الذين كانوا يصفون المساعدات الفرنسية المخصصة للبلدان الأفريقية بالهدر العقيم قائلا: تقدم فرنسا مساعدات مالية للتعاون مع تلك البلدان، وهذه المساعدات ليس مالاً ضائعاً كما يعتقد البعض. بل نحافظ مع تلك الدول على روابط وثيقة جدا على المستوى الثقافي. (فساني، 2006، ص296)

وعلى الرغم من اختلاف النظم السياسية الاستعمارية، إلا أن الملامح العامة تمثل قاسما مشتركا للحركة الاستعمارية في أفريقيا كان أبرزها: (محمود، 2006، ص124)

- إن جميع الدول الأوروبية ادعت بأنها جاءت لأفريقيا من أجل مهمة حضارية مدنية، ولكن حين تحولت المجتمعات الأفريقية الى مستعمرات تابعة لها فإن الدول الأوروبية لم تأخذ الشعار النظري التي جاءت به محمل الجد بل أفصحت عن وجهها الحقيقي في استغلال ثروات وخيرات القارة الافريقية.
- سعت الدول الأوروبية أثناء احتلال القارة إلى خلق ظاهرة الدولة الحديثة من خلال وضع أسس السلطة الاستعمارية فأنشأت الهياكل الإدارية والبنى الأساسية اللازمة لتحقيق هذا الغرض، وبالتالي فإن الدول

الأفريقية المعاصرة في معظم الحالات هي إنتاج استعماري، أي أساسها مصطنع ولا تعبر عن واقع اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي وفقا لمفهوم الدولة القومية.

المبحث الثالث: أثر الاستعمار الأوروبي على الاستقرار السياسي:

إن القارة الأفريقية أصبحت تعيش مرحلة استعمار جديد من خلال سياسة الاحتواء التي تمارسها أوروبا تجاه دول القارة، لكي تبقى القارة الافريقية منطقة نفوذ لها سياسيا، وراعية لمصالحها المختلفة ومنتجا للمواد الخام لتغطية احتياجاتها، وسوقا لتصريف منتجاتها.

حيث أصبحت القارة الافريقية تواجه العديد من التحديات على مختلف الأصعدة بسبب الإرث الاستعماري وما خلفته عقود طويلة من الاستعمار، والتي انعكست بشكل سلبي على الاستقرار السياسي داخل القارة الافريقية كان أهمها: (الأشعل، 2002، ص239)

1- إن معظم الدول الأفريقية تشكلت وفقا للمصالح الأوروبية، فهي تضم في داخلها دويلات متعددة متناحرة مما جعلها مهددة بالتحلل والتفكك، وهذا ساهم في تحول بعض الدول الافريقية إلى مجتمع اللادولة. (الكوت، 2004، ص 118)

كما أن إصرار الدول الأوروبية على تطبيق النهج الغربي في نظام الحكم في أفريقيا، الذي يعتمد على التمثيل النيابي في الحكم، قد أفسد العلاقة التقليدية السابقة بين القوى السياسية في أفريقيا، التي كانت عاصمة لهذه المجتمعات من الانزلاق في الصراعات القبلية والعرقية داخل القارة الأفريقية التي تشهدها القارة الان والتي أثارت حالة من عدم الاستقرار السياسي. (الاشعل، 2002، ص239)

فالدولة في أفريقيا هي كيان جديد لا جذور له في عقلية الرجل الأفريقي فهو منظور غربي أثار نوعاً من عدم الاستقرار السياسي والأمني داخل الدولة نفسها أو على حدودها نتيجة للصراعات المختلفة والفراغ الأمني والسياسي الذي ساهم فيه الاستعمار الأوروبي بدرجة كبيرة. (الكوت، 2008، ص 35)

فالمجتمعات التقليدية في أفريقيا تفتقر إلى المشاركة السياسية، وهي إحدى السمات البارزة التي تتسم بها الحياة السياسية داخل القارة، حيث تميل القيادات السياسية في هذه الدول إلى تركيز السلطة في قبضتها وإقامة نظم دكتاتورية تسلطية، خدمة لمصالحها وتنفيذاً للمخططات الغربية داخل القارة، تخدم السياسة الاستعمارية عبر تنفيذ مخططاتها في القارة، وفرض قيود صارمة على مشاركة الجماهير في الحياة السياسية لإبعاد النخب الوطنية عن المشاركة في السلطة. (وهان، 2003، ص43)

2- لقد ارتبطت الدول الأفريقية بالاقتصاد الأوروبي بكل معانيه، بحكم ما تمتلكه الدول الغربية من إمكانيات كبيرة تؤهلها للسيطرة على أكبر قدر من الموارد الطبيعية الأفريقية، دون مراعاة مصالح الدول الأفريقية، والتي في معظمها أصبحت تابعة للاقتصاد الغربي، بسبب اعتمادها على الأموال والخبرات الأجنبية، مما أتاح الفرصة لأن تكون الدول الأفريقية خاضعة للسيطرة الأوروبية بشكل دائم. (مسعود، 2008، ص 114-115)

كما أن الدول الاستعمارية استثمرت مبالغ طائلة والتي كانت تودعها الدول الأفريقية في البنوك الغربية في رفاهية شعوبها، وكذلك في إنتاج الأسلحة المختلفة التي يتم تقديمها إلى بعض أنظمة الحكم الموالية لها في أفريقيا بتكلفة باهظة لاضطهاد شعوبها والحفاظ على مصالحهم في القارة.

فقد شهد القرن العشرين انسياب كميات كبيرة من رؤوس الأموال الاجنبية، وتدفقات من المستثمرين الأجانب إلى القارة، رغم ذلك لم يحدث أي تغيير أو تطوير في البني الأساسية الاقتصادية الأفريقية، بل عمل ذلك كله على إشاعة حالة من التخلف والفقر، وكان تركيز تلك الدول الأفريقية على إنتاج المواد الأولية كأحد أهم الأهداف الأساسية للسياسة الأوروبية تجاه القارة. (نور سرية، 2006، ص33)

إن التوسع المكثف للاقتصاد الرأسمالي الذي تحقق في أوروبا، فتح الأسواق الأفريقية على مصراعيها أمام فائض الإنتاج الغربي من المواد الاستهلاكية، التي لم تستطيع اوروبا استيعابها داخل أسواقها ولم تكون ذات جدوى للشعوب الأفريقية ووضع القيادات الأفريقية في موقف حرج أمام شعوبها، بل إن حركة التصنيع في أوروبا ارتبطت بما تنتجه الدول الافريقية من مواد اولية، مما أثار حالة من عدم التكافؤ بين الدول الرأسمالية في اوروبا والدول الأفريقية التابعة للاقتصاد الغربي، ما جعل الاقتصاد المحلي في أفريقيا رهينة أبدية في يد

الرأسمالية العالمية، كما تمثل التجارة الخارجية للدول الأفريقية صورة واضحة من صور التبعية الاقتصادية للدول الكبرى المتقدمة خاصة في أوروبا. (نور سرية، 2006، ص70)

إن المشكلة الاقتصادية الأساسية التي تواجه دول القارة هو اعتماد تلك الدول على تدفقات رأس المال الأجنبي القادم من أوروبا وارتفاع صادرات أوروبا في آن واحد، بالمقابل عدم وجود نمو فعلي وحقيقي داخل القارة الأفريقية، ناهيك عن القدر الضائع من تلك الأموال التي تعرضت للنهب والسلب المتعمد من قبل النخب الحاكمة، تاركة وراءها ديونا متراكمة تدفع من كاهل المواطن الأفريقي، خاصة عندما يتم تسخيرها في مشاريع غير ذات جدوى. (ابوقاسم وآخرون، 2004، ص178)

حيث تمارس الدول الأوروبية سياسة التبعية الاقتصادية ضد الدول الأفريقية، إذ فتحت المجال أمام هجرة القوى العاملة إليها لغرض الاستفادة من إمكانياتها، وانعكس ذلك على حدوث نقص كبير في المورد البشري الأفريقي داخل القارة الأفريقية، والذي شكل عقبة أمام مسيرة التنمية والتطور داخل القارة، وبالتالي تشكل حالة من الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار داخل الدول الأفريقية. (ابوقاسم وآخرون، 2004، ص115)

3- إن تجارة الرقيق عمل مشين استخدمته الدول الأوربية ضد الشعوب الأفريقية، حيث لا يستطيع أحد أن ينكر الآثار السلبية والتكاليف الباهظة الي تحملتها القارة، ومازالت آثارها وعواقبها يتحملها الرجل الأفريقي.

على الرغم من انتهاء تجارة الرقيق مند نهاية القرن التاسع عشر، الا ان اثارها لا تزال قائمة الى يومنا هذا، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية: (الفلاح، 2020، ص118)

أ. استنزاف أفريقيا من القوة البشرية الفاعلة وخاصة من فئة الشباب.

ب. أدت الى تفكيك النسيج الاجتماعي بين أفراد القبيلة.

ج. بسبب احتكاك المهاجرين بالدول الغربية في المهجر ظهرت الانحرافات في سلوك الأفراد كانتشار عادات الغربيين السيئة بينهم.

د. ظهرت طبقة افريقية انتهازية مستعدة للتنازل عن حقوقها مقابل الحصول على تعويض مادي، مما خلق عداءات وصراعات بين القبائل التي استنجد بعضها بالمستعمرين.

ه. كانت تجارة الرقيق خسارة مروعة لأفريقيا خاصة أنها اعتمدت على فئات الشباب.

و. تركت آثارا عميقة في نفسية المواطن الأفريقي.

ز. أفضت إلى تغيير جدري في توزيع الأجناس البشرية في أفريقيا.

ح. شعور الرجل الأفريقي بالدونية أمام الشعوب الأخرى وخاصة الأوروبية.

ط. إشعال الحروب القبلية وخلق جو من التشاحن والبغضاء بين القبائل الأفريقية.

ي. خلخلة ثقة المواطن الأفريقي بنفسه.

ما ذكر في النقاط السابقة أدى إلى إضعاف هيبة رؤساء القبائل الأفريقية وسمعة حكامهم فيما بعد أمام شعوبهم والتي أثرت بشكل واضح على شرعيتهم وخلخلة ثقة المواطن الأفريقي بقياداته، وهذا أثار حالة من عدم الاستقرار والفوضى السياسية، هذا يعني أن الرجل الأفريقي تعرض لانتهاكات نفسية وجسدية في موطنه، وأمام مسمع ومرأى العالم وأمام رؤساء القبائل الأفريقية داخل الوطن الأم أفريقيا، مما اصطدم بواقع جديد جعل منه إنساناً غير مبال وغير مكترث بما يدور حوله، وأصبحت الحقوق والواجبات لا تعني له شيئا، مما تشكل لديه هاجس التغيير والاصطدام بالواقع الذي أثار حالة من الفوضى السياسية التي تعاني منها معظم الدول الافريقية اليوم.

4- تشهد دول القارة العديد من الصراعات والحروب الأهلية، في ظل وجود سلطة سياسية عاجزة عن فرض الهيبة والقانون بسبب ما خلفة الاستعمار من آثار بالغة القسوة، وهي غالبا ما تغديها صراعات جهوية وعرقية تؤدي في النهاية إلى حالة من الجمود السياسي وهو مؤشر يقود الى حالة من عدم الاستقرار السياسي. (الكوت، 2008، ص34)

فالحروب الأهلية من أخطر التحديات التي تعرضت لها القارة الأفريقية التي كانت سببا رئيسيا في إنتاج حالة من الغليان الشعبي الذي قاد الى عدم الاستقرار السياسي داخل الدول الأفريقية نتج عنها اثارا مدمرة كان أهمها:

أ. تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة ونزوح البعض داخل الدولة من أوطانها وأقاليمها.
ب. انحسار سلطة الدولة أو ضعفها أو اختفائها كلية في بعض الاحيان.
ج. شلل تام للحياة الاقتصادية السياسية والاجتماعية والثقافية.
د. سقوط ضحايا من أبناء الشعب الأفريقي خاصة من فئة الأطفال والشباب الذين يجندون كوقود لهذه الحرب في المعارك لصالح المستعمر.
ه. انتهاك حقوق الانسان داخل القارة.
و. نزوح أعداد كبيرة من الأهالي هربا من ويلات الحروب والاضطهاد أو بحثا عن القوت اليومي.
ز. ازدياد عدد المهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا إلى أوروبا وكذلك داخل القارة.

تعتبر مشكلة اللاجئين كارثة إنسانية فهي من المشكلات المعقدة والجسيمة على كاهل القارة، حيث تحتل أفريقيا المركز الأول في العالم في هذه الظاهرة، وهي حالة انفردت بها القارة الأفريقية مثل لجوء مجتمع رواندا بكامله الى شرق زائير عام 1994. (الاشعل، 2002، ص174)

ومن خلال سياسة فرق تسد يعمل المستعمر على إذكاء الحروب والصراعات الأهلية؛ لتحقيق مصالحه الخاصة على حساب أمن القارة واستقرارها، وسيضل هذا الوضع تحديا قائما أمام كل المحاولات الأفريقية؛ لخلق نوع من الترابط فيما بينها. (كريتيان، 2000، ص 7)

ويمكن أن نشير إلى نقطة في غاية الأهمية، وهي أن الحروب الأهلية غالباً ما تترك جروحاً عميقة داخل المجتمع الواحد على مر السنين، أكثر مما تتركه النزاعات الحدودية بين الدول.

5- عاشت القارة الأفريقية فترة من الزمن تميزت بتركيبة عشوائية، تمت على يد المستعمر، ولا تزال عنواناً بارزاً لتلك الايام المظلمة حالكة السواد التي عاشتها القارة، ومشاكل حدودية لا حصر لها.

حيث شهدت القارة الأفريقية العديد من النزاعات الحدودية كالنزاع الليبي التشادي حول شريط أوزو، والنزاع بين مالي وبوركينا فاسو حول كامل الحدود المشتركة بينهما، وكذلك بين نيجيريا والكاميرون، والنزاع بين المغرب والجزائر وكذلك بين مصر والسودان على منطقة الحلايب الحدودية. (الاشعل، 2002، ص61)

حيث خلق الاستعمار الأوروبي داخل القارة الأفريقية واقعا جغرافيا جديدا زائفا ومصطنعا، فأصبحت الحدود الاستعمارية الموروثة أشبه بالقنابل الموقوتة التي يمكن أن تنفجر في أي لحظة، ولعل حالة "الصومال الكبير" نموذج أكثر وضوحاً، الذي تقطعت أوصاله إلى خمسة أجزاء بحسب الأهواء والمصالح الاستعمارية، وهو ما يمثل أحد الأسباب الرئيسة لاحتمالات الحرب والصراع في منطقة القرن الأفريقي دائما والتي تثير حالة من عدم الاستقرار السياسي. (الكوت، 2004، ص119)

إن المشاكل الحدودية كانت ولا تزال لها انعكاسات سلبية، خاصة في ظل التركيبة العرقية الأثنية التي تتميز بها القارة وهو ما أضعف الولاء الوطني وتفكك النسيج الاجتماعي بين الجماعات الأثنية والعرقية المتعددة داخل الدولة الأفريقية الواحدة، الذي عمق حالة الانفصال، ورفع سقف المطالب السياسية للجماعات المهمشة والمحرومة إلى حد الانشقاق عن جسد الدولة الوطنية، وخير مثال جنوب السودان. (حسن، ص 67)

كما أن سياسة رسم الحدود بين الدول الافريقية والتي تشكلت وفقا للمنظور الأوروبي لتحقيق أكبر قدر من المصلحة، أصبحت مشكلة مستعصية، فتحت باب الصراعات القبلية والجهوية بين أبناء الدولة الواحدة، وكذلك الصراعات الحدودية بين دولتين جارتين ومازالت الصراعات قائمة وتتجدد كلما دعت الحاجة لها وبإيعاز من الدول الأوروبية، وهذا كان عباً ثقيلاً على كاهل حكام شعوب القارة. (الاشعل، 2002، ص61)

كما أن المشاكل الحدودية التي تشكلت بفعل المصالح الاستعمارية في القارة لا تراعي خصوصيات الشعوب الأفريقية، والأخطر من ذلك هو أن يتحول عدم الاستقرار الحدودي إلى نزاع مسلح في أي لحظة، كما حدث بين أثيوبيا والصومال وإرتيريا وإثيوبيا، نتيجة لعدم اقتناعهما بالحدود القائمة التي رسمها الاستعمار الأوروبي في أفريقيا قبل رحيله.

6- لقد أثرت الهيمنة الاقتصادية الاستعمارية تأثيرا واضحا وبالغ الخطورة على التركيب الاقتصادي في القارة الأفريقية، التي قادت إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعيشها القارة حاليا، والتي تمثل الديون الخارجية حلقة من حلقاتها. (الاشعل، 2002، ص86)

حيث نتج عن هذه الهيمنة حرمان مختلف القطاعات الاقتصادية في القارة من ثمرة تطورها الذاتي وحرية القرار الاقتصادي، بسبب تسوية التركيبة الاقتصادية لدول القارة وفقا للمنظور الغربي، مما ترك آثارا سلبية بعيدة المدى على مستقبل القارة الاقتصادي.

كما أن التطور الاقتصادي الرأسمالي فرض على أفريقيا دمج مواردها في ذلك النظام الغربي، بحيث أصبحت القارة الأفريقية المورد الأساسي لها وسوقاً لتصريف منتجاتها، ووفقا لهذا المنظور السياسي تم إغراق دول القارة الأفريقية بالفائض من المواد المصنعة دون النظر إلى احتياجات القارة الحقيقية، هذا ما جعل الشعوب الأفريقية شعوباً مستهلكة ليست لها القدرة على التفكير والإبداع، مما قتل روح العطاء والمبادرة عند المواطن الأفريقي، كل هذا كان نتيجة للسياسة التي انتهجتها السلطة الدكتاتورية الحاكمة في أفريقيا التي تمثل الوريث الشرعي للاستعمار والموغلة في الفساد، وعدم إدراك مسؤولياتها اتجاه شعوبها، وبذلك أصبحت دول القارة عاجزة تماما عن التخلص من هذا الواقع المؤلم.

هذا يؤكد جليا أن القارة الأفريقية مكبلة برواسب استعمارية قديمة وهي نتيجة تبعية الاقتصاد الأفريقي للاقتصاد الغربي وعدم استقلالية الدول الأفريقية في اتخاد القرارات الاقتصادية المصيرية، مما تشكلت عنه حالة من الاحباط لدى المواطن الأفريقي وبالتالي أثر على شرعية الحكومات الأفريقية التي تولد ضدها نوع من الاحتقان السياسي. (الكوت، 2004، ص34)

7- إن المشاكل الاجتماعية التي تتعرض لها دول القارة كثيرة جداً، وهي ظاهرة عامة تنفرد بها دول القارة بسبب الموروث الاستعماري، كما أن الدول الافريقية تضم بداخلها مجموعة من الأديان وخاصة الإسلامية والمسيحية، حيث أصبح العامل الديني من العوامل المغذية للصراعات في أفريقيا، خاصة عندما يتم إثارة هذا العامل من قبل الدول الاستعمارية لتحقيق مآرب معينة. (الكوت، 2004، ص37)

وعلى الرغم من رحيل المستعمر بردائه العسكري وتحقيق شبه استقلال سياسي للدول الأفريقية، إلا أن القارة شهدت ترديا واضحا في الكثير من الحالات الاجتماعية، بسبب الخلافات العرقية والعنصرية والدينية والإيديولوجية التي تشكلت بفعل السياسة الاستعمارية حين ذاك، والتي كانت سبباً رئيسيا في الصراعات الدامية بين الأفارقة أنفسهم أكثر بكثير مما كان في صراعاتهم مع البيض بحجة مقاتلة الأجنبي، وأغلب هذه الصراعات كانت قبلية نتيجة لما خلفها الاستعمار الأوروبي من فوضى اجتماعية من خلال تدمير حدود الهوية والأساليب القديمة غير المجدية لحل النزاعات دون خلق بدائل لها لتكون أكثر فاعلية. (الاشعل، 2002، ص175)

حيث استطاع الاستعمار الأوروبي بما لديه من سياسة استعمارية بعيدة المدى؛ خلق ارتباط قوي بالحكومات الأفريقية وخاصة مع المثقفين الأفارقة، بينما لا نجد هذا الارتباط وهذا الحماس وهذه الرغبة لدى معظم المثقفين الأفارقة بتراثهم ووثائقهم المكتوبة بلغتهم الأفريقية، بل يتلهفون بالاطلاع على محتواها من خلال ما يترجم لهم باللغة الأجنبية، علما بأن العديد من هذه الترجمات لا تعكس ذلك التراث الفكري الحقيقي والواقعي للأفريقي، بالإضافة لما تتضمنه هذه الترجمات من أفكار تكرس الهيمنة والتبعية الاستعمارية الغربية. (وناس، حسين،2012، ص159)

كما ينبغي أن نشير إلى تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومات الأفريقية لشعوبها، مقارنة بغيرها من دول العالم، حيث شكل ضعف دخل الفرد وكذلك الدخل القومي للدول الأفريقية مقارنة بالدول الغربية، عائقاً أمام الانتماء الوطني للمواطن الأفريقي اتجاه وطنه وعجز الحكومات الأفريقية على تحقيق التنمية واستغلال الموارد الطبيعية والقوى البشرية الاستغلال الأمثل، وكذلك التفاوت في الدخول داخل الدولة الواحدة، تولد عنه نوع من الكراهية والحقد داخل المجتمعات الأفريقية التي بدورها أدت إلى تردي الأوضاع المعيشية ومن تم انعكست على استقرار وأمن الحكومات الأفريقية.

لقد تأثر المواطن الأفريقي بما خلفه الاستعمار الأوروبي من إرث استعماري تسبب في عدم وجود الرغبة الكافية لديه أو انعدامها في بعض الأحيان في العودة الى تاريخه وتراثه الوطني، في الوقت الذي تجد لديه الرغبة والميل الكبير نحو لغة المستعمر وتقاليدهم في عاداتهم وتقاليدهم.

كما نشير إلى ظاهرة مهمة، وهي ان النسيج الديموغرافي في أفريقيا مبني أساسا على القبيلة وهي تحضي بولاء الفرد أكثر من ولائه للدولة، وهذا كان نتيجة لغياب الدولة بمعناها الحقيقي، وهذا الولاء سبب في العديد من الصراعات والحروب الأهلية داخل الدول في أفريقيا. (الكوت، 2008، ص37)

وعلى الرغم من أن الدول الأفريقية تحوي الكثير من اللهجات المحلية التي تعبر عن الثقافة الأفريقية الجديرة بالاهتمام إلا أن الكثير من الشعوب الأفريقية استعاضوا عن ذلك باستخدام لغة المستعمر، يعود ذلك إلى تركة استعمارية عجزت الكثير من الدول الأفريقية على تخطيها، وقد استخدمت اللغات الأجنبية كأمر واقع فرضت على أبناء القارة نتيجة للفراغ التعليمي. (الكوت، 2008، ص36)

الخاتمة

ان السياسة الاستعمارية التي مارستها أوروبا تجاه القارة الأفريقية في المنتصف الأخير من القرن التاسع عشر بعد أن شهدت أوروبا تحولاً كبيراً في مختلف الميادين، حيث شكل هذا التحول حاجة أوروبا الى الموارد الطبيعية وإلى فتح وسوقا خارجية لتصريف منتجاتها، وفي هذا الإطار اصبحت القارة الافريقية هدفاً من أهدافها وخاصة أن القارة الأفريقية تمتلك مخزون ضخم من الموارد الطبيعية وموقع استراتيجي لا نظير له في المعادلة الدولية، ترتب على ذلك غزو القارة الأفريقية والسيطرة عليها من قبل الدول الأوروبية وعلى ما تحتويه من مخزون هائل من الموارد الطبيعية لعدة سنوات، وقد أثر بشكل وأضح على مختلف شؤون الحياة في أفريقيا وخاصة السياسية بشكل آثار العديد من القلاقل والصراعات الداخلية بين الدول الأفريقية، وأصبحت القارة الأفريقية تعاني من ارثاً استعمارياً ثقيلا تسبب في حالة من الركود والتخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، شكل عقبة أمام التطور والتنمية في أفريقيا الذي قاد إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي ويتضح ذلك جليا في نتائج الدراسة .

النتائج:

- تؤكد الدراسة من خلال مؤشرات عدم الاستقرار السياسي أن القارة الأفريقية تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي تمثلت في: وجود نزاعات انفصالية وصراعات عرقية وإثينية، وضعف النظام السياسي وعدم قدرته على حماية المجتمع، وكذلك عدم إتاحة الفرصة لكافة أفراد الشعب للمشاركة السياسية، تفشي ظاهرة العنف السياسي في المجتمع، وسيادة الاضطرابات وغياب للغة الحوار داخل المجتمع بين السلطة الحاكمة والشعب.
- حرصت الدول الأوروبية مند سيطرتها على القارة، الاحتفاظ بروابطها التقليدية مع مستعمراتها القديمة عبر سلسلة من الاجراءات والتدابير أهمها الاقتصادية والسياسية الأمنية والثقافية، بالإضافة لسياسة رسم الحدود المصطنعة بين الدول الأفريقية، لمنع تحقيق أي تقارب فيما بينها أو حتى تحقيق نوع من الاستقرار السياسي من خلال سياسة فرق تسد.
- إن حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها الدول الأفريقية حاليا هي حالة مزمنة تشكلت بفعل سياسة الأوروبية في القارة الافريقية، التي أثارت عدد من الإشكاليات وجملة من العوامل التي تعود إلى طبيعة التكوين الثقافي والاجتماعي والسياسي الموروثة عن المستعمر.
- تعاني القارة الأفريقية منذ تاريخ الحملة الاستعمارية أواخر القرن التاسع عشر من فشل واضح في جميع نواحي الحياة نتيجة للإرث الاستعماري الذي تركته الدول الاوروبية ورائها ابان احتلالها للقارة، بفعل هذه السياسة الاستعمارية تشكلت حالة من عدم الاستقرار السياسي التي تعاني منه القارة الأفريقية اليوم.

التوصيات:

- إعادة النظر في كل مؤسسات الدولة والديمقراطية التي قدمتها الدول الأوروبية لدول القارة والتي تم تفصيلها على شعوب العالم الثالث دون غيرهم.

- التخلص من فكرة الدونية التي يشعر بها الإنسان الأفريقي دائما في علاقته مع الدول الغربية، وخاصة ان الدول الأفريقية لديها من الإمكانيات الضخمة سواء المادية أو البشرية أن تستطيع تحريكها بما يخدم مصالحها دون التأثير عليها من قبل الدول الأوروبية من خلال علاقات التعاون وتبادل المنافع.
- يجب أن يكون التعامل مع الدول الأخرى في إطار التعاون المشترك مع جميع الأطراف من منطلق تبادل المصالح المشتركة، وبالتالي لن يكون هناك غزو واحتلال وقد ينتهي الإرث الاستعماري إلى الأبد.
- تغيير نمط أفكار الإنسان الأفريقي التي ما زالت حبيسة الأفكار القديمة على أن الإنسان الغربي أفضل وأكثر دكاء وهم بلد الصناعة والتطور، كل هذه الأفكار جعلت الشعوب الأفريقية شعوب استهلاكية ليس لديها النية والطموح في التقدم والتطور، فالفكر هو القاعدة الأساسية في التطور والتقدم والاعتماد على النفس، هذا يعنى أن تغيير الأفكار وتجديدها شيء مهم في التطور واكتشاف الجديد وهذا ينقصنا كثيرا داخل القارة الأفريقية، وقد تحكمنا سياسات قديمة موروثة وكامنة في الجدور ومن الضروري التخلص منها.
- تشجيع الاختراع والمخترعين واستحداث مراكز بحثية حديثة تقوم برعاية العلماء الأفارقة وتوفير كل الامكانيات لذلك، وكذلك تتولى استقطاب العلماء الأفارقة الموجودين بالخارج للمساهمة في التطور داخل افريقيا.
- وضع حد لسلطة الرجل الواحد داخل الدول الأفريقية من خلال الأساليب الديمقراطية التي تتماشى مع الوضع الأفريقي واختيار الخيار الأمثل والانسب لطبيعة دول القارة بما يتناسب وديننا الاسلامي.

المراجع

أولا ـــــ الكتب:

أ- الكتب العربية.

1. احمد الصاوي، (1992). قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي (الابعاد غير معلنة للحملة الغربية ضد الجماهيرية)، بدون بلد نشر، منشورات مركز دراسات العالم الاسلامي، الطبعة الاولى.
2. احمد وهان، (2003). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)، الاسكندرية، منشورات الدار الجامعية.
3. بشير علي الكوت واخرون، (2005). الاتحاد الافريقي، الاتحاد الافريقي، بنغازي، منشورات دار الكتب الوطنية، الطبعة الاولى.
4. بشير الكوت (2004). الوحدة الافريقية (في القرن العشرين)، بنغازي، منشورات دار الكتب الوطنية، الطبعة الاولى.
5. البشير علي الكوت، (2008). المنظمات الاقليمية الفرعية في افريقيا دراسة لأبرز المنظمات، بنغازي، منشورات دار الكتب الوطنية، الطبعة الاولى.
6. بن يمينة شائب الدراع. المؤثرات الاساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، بدون بلد نشر، منشورات الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 21، بدون تاريخ نشر.
7. جميل مصعب محمود، (2006). تطورات السياسة الامريكية اتجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية، عمان، منشورات دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى.
8. حمدي عبدالرحمن حسن. العرب وافريقيا في زمن متحول، بدون بلد نشر، منشورات دار مصر المحروسة، بدون تاريخ نشر.
9. حيدر الزروق الجعراني، (2006). خواطر افريقيا، بنغازي، منشورات دار الكتب الوطنية، الطبعة الاولى.
10. زمان عبيد وناس، (2012). هاشم ناصر حسين. تاريخ علاقات العرب وافريقيا جنوب الصحراء، عمان، منشورات دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى.
11. سالم عبدالله الفلاح، (2020). التمييز العنصري واثاره في جنوب افريقيا، بنغازي، منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الاولى.
12. عبدالله الأشعل، (2002). الاتحاد الافريقي والقضايا الافريقية المعاصرة، القاهرة، منشورات مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر.
13. عبده علي عثمان، (2007). ندوة التحركات البشرية والهجرات اليمانية (الصلات الحضارية والثقافية بين اليمن والمستوطنات الحضرية في شمال افريقيا)، بنغازي، منشورات دار الكتب الوطنية، الطبعة الثانية.
14. محمد المبروك يونس، (2007). دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الافريقية (1969ـ 1970)، بنغازي، منشورات دار الكتب الوطنية، الطبعة الاولى.

15. محمد الحسيني مصيلحي، (1976). منظمة الوحدة الافريقية (من ناحيتين النظرية والتطبيقية)، بدول بلد نشر، منشورات دار النهضة العربية.
16. مسعود عمر مسعود، (2008). تجمع الساحل والصحراء، بنغازي، منشورات دار الكتب الوطنية، الطبعة الاولى.
ب- الكتب الاجنبية.
1. اساسي فساني، (2006). الصحوة الافريقية، ترجمة. هيثم لمع، بنغازي، منشورات دار الكتب الوطنية، الطبعة الاولى.
2 ـــ إيديث كريسون، (2006). حوار البحر الابيض المتوسط ـ اوروبا في ظل العولمة، بنغازي، منشورات دار الكتب الوطنية، الطبعة الاولى.
3 ـــ جان بيار كريتيان، (2000). أفريقيا البحيرات الكبرى الفا عام من التاريخ، بنغازي، منشورات دار الكتب الوطنية، الطبعة الاولى.
4 ـــ لويس دوللو، (1999). التاريخ الدبلوماسي، بيروت، منشورات عويدات للنشر والطباعة، الطبعة الثالثة.
ثانياً: الرسائل العلمية:
1 ـــــ معاش منير. بن نايل الهادي. أثر الفساد الاداري على الاستقرار السياسي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، رسالة ماجستير، منشورات جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2021.
ثالثاً: الشبكة الالكترونية:
1 ـ حسين احمد السرحان، (2003). أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق، منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية، العراق، https://www.google./com/search?q
2 ـــ علي بن سليان بن سعيد، (2012). التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير، منشورات جامعة الشرق الاوسط. سلطنة عمان..https://meu.edu.jo/libraryTheses/586a18ffd369c-1pdf
3 ـ عبد الرؤف احمد الحنفي، (2023). الاستقرار السياسي والامني وأثره على الاستقرار الاقتصادي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 40، منشورات جامعة الازهر، القاهرة،https://jlr.journals.ekd.eg/article280220.html
4 ـ ناصر صالح، (2019). عدم الاستقرار السياسي المفهوم والمؤشرات، القاهرة، منشورات المعهد المصري للدراسات. https://pissue.iq/index.php/pissue/article/view/501/334

References:
First – Books:
A- Arabic Books.
1. Ahmed Al-Sawy, (1992). The Lockerbie Case and the Future of the International Order (The Undeclared Dimensions of the Western Campaign Against the Jamahiriya), no country of publication, Center for Islamic World Studies Publications, First Edition.
2. Ahmed Wahan, (2003). Political Backwardness and the Goals of Political Development (A New Vision of the Political Reality in the Third World), Alexandria, University Press Publications.
3. Bashir Ali Al-Kout et al., (2005). The African Union, Benghazi, National Library Publications, First Edition.
4. Bashir Al-Kout (2004). African Unity (in the Twentieth Century), Benghazi, National Library Publications, First Edition.
5. Bashir Ali Al-Kout, (2008). Sub-Regional Organizations in Africa: A Study of the Most Prominent Organizations, Benghazi, National Library Publications, First Edition.
6. Ben Yamina Shaib Al-Daraa. The Main Influences of Political Instability in the Arab Region, no country of publication, Academy for Social and Human Studies Publications, Issue 21, no date of publication.
7. Jamil Musab Mahmoud, (2006). Developments in American Policy towards Africa and its International Repercussions, Amman, Dar Al-Majdalawi for Publishing and Distribution, First Edition.
8. Hamdi Abdul Rahman Hassan. Arabs and Africa in a Changing Era, no country of publication, Dar Misr Al-Mahrousa Publications, no date of publication.
9. Haider Al-Zarouq Al-Jaarani, (2006). Reflections on Africa, Benghazi, National Library Publications, First Edition.
10. Zaman Obeid and Nas, (2012). Hashem Nasser Hussein. A History of Arab-Sub-Saharan African Relations, Amman, Safaa Publishing and Distribution, First Edition.

11. Salem Abdullah Al-Fallah, (2020). Racial Discrimination and its Effects in South Africa, Benghazi, Benghazi University Publications, First Edition. 12. Abdullah Al-Ash'al, (2002). The African Union and Contemporary African Issues, Cairo, Al-Toubji Foundation for Trade, Printing and Publishing Publications.
12. Abdo Ali Othman, (2007). Symposium on Human Movements and Yemeni Migrations (Civilizational and Cultural Links between Yemen and Urban Settlements in North Africa), Benghazi, National Library Publications, Second Edition.
13. Muhammad Al-Mabrouk Younis, (2007). Libya's Role in the Course of Arab-African Relations (1969-1970), Benghazi, National Library Publications, First Edition.
14. Muhammad Al-Husseini Musailhi, (1976). The Organization of African Unity (Theoretical and Practical Perspectives), published by Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
15. Masoud Omar Masoud, (2008). The Sahel and Sahara Community, Benghazi, National Library Publications, First Edition.

B- Foreign Books.

1. Asasi Fasani, (2006). The African Awakening, translated by Haitham Lamaa, Benghazi, National Library Publications, First Edition.
2. Edith Cresson, (2006). The Mediterranean-Europe Dialogue in the Shadow of Globalization, Benghazi, National Library Publications, First Edition.
3. Jean-Pierre Chrétien, (2000). Africa and the Great Lakes: A Thousand Years of History, Benghazi, National Library Publications, First Edition.
4. Louis Dollo, (1999). Diplomatic History, Beirut, Oueidat Publishing and Printing, Third Edition.

Second: Academic Theses:

1. Maash Munir, Ben Nayel Al-Hadi. The Impact of Administrative Corruption on Political Stability: A Comparative Study between Algeria and Egypt, Master's Thesis, Ziane Achour University Publications, Algeria, 2021.

Third: Electronic Resources:

1- Hussein Ahmed Al-Sarhan, (2003). The Impact of Political Instability on Human Development Indicators in Iraq, Center for Strategic Studies Publications, Iraq, https://www.google.com/search?q
2- Ali bin Sulayman bin Saeed, (2012). Political Development and its Role in Political Stability, Master's Thesis, Middle East University Publications, Sultanate of Oman, https://meu.edu.jo/libraryTheses/586a18ffd369c-1pdf
3- MOHAMMED, K. N. F. (2025). International Relations in the Era of Globalization. Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences, 10(3), 130-140.
4- Aghnayah, M. A. M. (2021). Motives and requirements for constitutional amendment. Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences, 6(4), 81-103.
5- Abdul Raouf Ahmed Al-Hanafi, (2023). Political and security stability and its impact on economic stability, Journal of Jurisprudential and Legal Research, Issue 40, Al-Azhar University Publications, Cairo, https://jlr.journals.ekd.eg/article280220.html
6- Nasser Saleh, (2019). Political Instability: Concept and Indicators, Cairo, Egyptian Institute for Studies Publications. https://pissue.iq/index.php/pissue/article/view/501/334

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.